

التباين المكاني لمعدلات النمو السكاني في الأردن للفترة (1994 - 2004)

محمود عبدالله الحبيس، جمال احمد النسور، أشرف عبد الكريم النسور *

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الفوارق في معدلات النمو السكاني وتباين التوزيع المكاني للسكان بين المحافظات الأردنية. وتقوم هذه الدراسة على تحليل التباين المكاني لنمو السكان في الأردن للمدة ما بين عامي 1994 - 2004. استخدمت هذه الدراسة بيانات التعداد السكاني لعامي 1994 و 2004 التي نفذتهما دائرة الإحصاءات العامة الأردنية لتحقيق أهدافها. كشفت نتائج الدراسة عن وجود تباين كبير في معدلات النمو السكاني بين المحافظات الأردنية، حيث ظهر أعلى معدل تباين في المفرق وأقل معدل تباين في الطفيلة. وهناك مجموعة من العوامل لعبت دوراً هاماً في ظاهرة التباين المكاني لمعدلات النمو السكاني والتي تشمل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية والسياسية. بالنتيجة، إن النمو الحضري يتميز بالاستقطاب لبعض المدن الأردنية وينبغي أن لا يستمر دون موجهات. فمثل هذا النمو سيؤدي على المدى البعيد إلى اتساع الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والتقنية بين المدن الأردنية. والاستراتيجية البديلة ينبغي أن توجه نحو إعادة توزيع الثقل الحضري في الدولة وخلق توازن اقليمي. هذا من شأنه أن يضمن الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لجميع اقاليم الدولة، ويكفل إعادة توزيع السكان بشكل معقول. ان هذا يستدعي وضع مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية وعمرانية مناسبة لتحديد السقف الأعلى للمدينة الأولى في الدولة.

الكلمات الدالة: التحليل مكاني، معدلات نمو السكاني، التنمية الحضرية، التوازن الاقليمي، الأردن.

ان مسألة التخلص من الفجوات الاقليمية والحضرية (Urban-Regional Gaps) يصعب ان تتحقق على أرض الواقع، ذلك أن المخططين يتعاملون مع بيانات ديناميكية، وتتمثل هذه الظاهرة في معظم دول العالم. ففي كل دولة هناك مناطق متقدمة وأخرى متأخرة نسبياً وكلما زادت الفوارق الاقتصادية بين هذين الصنفين كلما اتسعت الفجوة بينها. وأدى إلى المزيد من التباين الاقليمي (Regional Variation). إن مثل هذا الاختلاف يتطلب تعديلاً تعطى فيه الاولوية لاعادة التوازن الاقليمي بين المناطق لتضييق الفجوات التي تفصل بينها. وفي هذا السياق، يأتي مفهوم التنمية المكانية المتوازنة والشاملة التي تدعم عملية التوازن الاقليمي من خلال دمج الأهداف الموقعية بالأهداف القطاعية القومية ضمن إطار شمولي للمكونات الاقتصادية والبيئية والبشرية على مستوى الحيز المكاني (Neil et al. 2005).

يعد النمو السكاني (Population Growth) احد المرتكزات الاساسية التي تراعى في تخطيط المستوطنات البشرية والقطاعات الاقتصادية على المستويات المكانية المختلفة (سعيد ودبس، 2011). فتتصف المجتمعات البشرية بصفة التغير الدائم نتيجة التغير الذي يطرأ على نمو السكان بمكوناته

المقدمة

ليس من اليسير التوصل إلى نماذج ونظريات تحكم التوزيع العام لاحجام المدن والمستوطنات البشرية، ما دام التعامل ليس مع الحجم السكاني وحسب، بل ومع متغيرات ومؤشرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وسكانية متباينة (الخياط، 1988، ص179). فالاهتمام بتصنيف المستوطنات حجماً واكتشاف العلاقات بين هذه الأحجام على مقياس التوزيع يمثل احدى حقول البحث والتحليل من الناحيتين النظرية والعملية. وبسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والتطور الكبير في شبكة النقل والاتصالات فقد فقدت الكثير من الأرياف وظيفتها الأساسية وانتقلت إلى مرحلة الارتباط بالمدن الكبرى، حيث يصعب التمييز بين المستوطنات البشرية في الطبقات الحجمية الدنيا لتشابهها في نوع ومستوى الخدمات التي توفرها (الخياط، 1988، ص181).

* قسم التخطيط وإدارة المشاريع، كلية الأعمال، جامعة البلقاء التطبيقية. تاريخ استلام البحث 2015/2/2، وتاريخ قبوله 2015/4/5.

المختلفة وهي المواليد (Births) التي تعبر عن الزيادة في عدد السكان، والوفيات (Deaths) التناقص في اعداد السكان، وكذلك الهجرة (Migration) التي قد تؤدي إلى التزايد أو التناقص في أعداد السكان وفقاً لاتجاهاتها (الأخرس، 1979). بالنتيجة، فإن النمو السكاني يشير إلى الزيادة الطبيعية والتي تساوي صافي الفرق بين مجموع المواليد ومجموع الوفيات من ناحية، إضافة إلى صافي الهجرة (الفرق بين الهجرة الوافدة والهجرة المغادرة) (ابو عيانه، 2002).

تهتم الحكومات ومراكز البحوث العلمية بدراسة النمو السكاني ليس فقط من أجل التخطيط للخدمات والبنى التحتية والسكنية، بل أيضاً من أجل معرفة التباين في حجم السكان من مكان إلى آخر. فتوزع الموارد الاقتصادية وثمار النمو بين الاقاليم والمدن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمعدلات النمو السكاني فيها (الرحماني، 2012)، كما وأن تحسين نوعية الحياة (Quality of Life) على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية يعتمد على تحديد معدلات النمو السكاني والسياسات الحضرية (القرشي، 2007). وبذلك فإن فهم التباين السكاني على المستوى المكاني يعد ضرورة ملحة لنجاح عملية التخطيط التنموي المستقبلي، وأيضاً مرتكزاً يسهم في القضاء على عدد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى المرتبطة بمعدلات النمو المرتفعة مثل الفقر والبطالة (Altrock, 2006). تحاول هذه الدراسة تحليل واقع النمو السكاني في الأردن، كما وتسعى إلى تحديد الفوارق في معدلات النمو وتباين التوزيع السكاني بين المحافظات الأردنية، وتقوم هذه الدراسة على تحليل التباين المكاني لنمو السكان في الأردن للمدة عامي 1994 - 2004.

الدراسات السابقة

ظهرت العديد من الدراسات على المستويين الدولي والمحلي التي تناولت ظاهرة تباين النمو السكاني، ومن المفيد استعراض ما سلكه الآخرون لاثراء الدراسة. فقد أثبتت دراسة (He, et al. 2016) التي نفذت في الصين ان ضعف التنسيق بين التحضر والتصنيع يعزى إلى تباين النمو السكاني من منطقة إلى أخرى، وهذا يتطلب إعادة توزيع السكان. أما دراسة (Knox & McCarthy, 2005) فقد بينت أن سوء توزيع السكان في البلدان النامية أدى إلى ظهور المستوطنات العشوائية وتزايد مستويات الفقر والبطالة ونقص الخدمات. وفي اليمن، ركزت دراسة قاسم (2008) على تحديد العلاقة بين النمو السكاني من محافظة لاخرى ومن منطقة لاخرى وبين معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، وذلك بهدف التوصل إلى العوامل الأكثر

اهمية في افراز التباين السكاني على المستوى القومي. حاولت دراسة غنيم وأبو زنت (2010) تحليل الفوارق التنموية المكانية من منظور خطط التنمية ونظم الأبنية والمدن والقرى في الأردن، معتمدة على اسلوب تحليل المحتوى في تحقيق أهدافها، واستنتجت الدراسة أنه وبالرغم من أن خطط التنمية تسعى للحد من الفوارق التنموية المكانية، فإن أحكام تنظيم استخدامات الأرض السكنية تعمل على تكريس هذه الفوارق داخل التجمعات السكانية. وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة تقييم ومراجعة أنظمة أحكام البناء والتخطيط بغية ايجاد آليات تتوافق مع أهداف خطط التنمية الأردنية. واستخدمت دراسة العموش وأبو صبحه (2013) المؤشرات الديموغرافية كمعدل نمو السكان إضافة إلى المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية للوقوف على أسباب ومظاهر التباين التنموي بين المدن والاقاليم الأردنية. وأوصت الدراسة بضرورة توسيع دائرة التمويل وزيادة الاستثمار لالوية الأقل حظاً في الأردن. وسعت دراسة البستجي (2010) إلى تحديد معدلات النمو السكاني لمناطق محافظة الكرك في الأردن التي لا يقل عدد سكانها عن 5000 نسمة، وتقدير الاحتياجات المستقبلية من الاسكان في تلك المناطق، وتقدير الفجوة بين المعروض من الوحدات السكنية الحالية والطلب على هذه الوحدات لغاية عام 2024، حيث تبين أن هناك فجوة بين ما هو مطلوب وما هو معروض. وبصورة مشابهة تطرقت دراسة البابر (2009) إلى العلاقة بين النمو السكاني والعمراني والطلب على السكن للوحدات الادارية في لواء بني عبيد في محافظة اربد بالأردن خلال الفترة 1979 - 2004 بالاعتماد على البيانات السكانية والتوسعات العمرانية واستخدام العديد من الاساليب الكمية لمعرفة التوقعات السكانية في المستقبل وتقدير المطلوب من الوحدات السكنية.

هدفت دراسة البطوش (2012) إلى الكشف عن الاتجاهات الحديثة لمعدلات النمو والتباين في معدلات النمو السكاني بين المحافظات والأقاليم الأردنية، وأظهرت الدراسة أن هناك تبايناً في معدلات النمو السكاني بين المدن والمحافظات المختلفة، وكذلك بين الأقاليم الادارية الثلاث. فبينما يتمتع إقليم الوسط بقوة جذب للسكان، نجد أن إقليمي الشمال والجنوب طاردان للسكان. وتتبع دراسة الفناطسة (2006) مراحل النمو السكاني والتطور الحضري لمحافظة معان، كما وضحت وحددت اتجاهات النمو للفترة 1950 - 2004، وناقشت طبيعة العوامل المؤثرة التطور الحضري في المحافظة وتغير استعمالات الارض، لاسيما الاسكان والنقل، وتقدير الحجم السكاني المستقبلي لها. أما دراسة صراوي (1998) فقد حاولت التعرف على أنماط التوزيع المكاني للسكان في مدينتي عمان والزرقاء

الأردنية؟

منهجية الدراسة

أعتمدت الدراسة على نتائج بيانات التعداد العام للسكان والمساكن للاعوام 1994 و 2004، وبهذا ترتبط دقة نتائج هذه الدراسة بدقة بيانات التعدادين. واستخدمت المعادلة الأسية لحساب معدلات النمو السكاني في الاقاليم الثلاث:

- اقليم الشمال ويشمل محافظات اربد، المفرق، عجلون، جرش.
- اقليم الوسط ويشمل محافظات عمان، الزرقاء، البلقاء، مادبا.
- اقليم الجنوب ويشمل محافظات الكرك، معان، الطفيلة، العقبة.

ووفقاً لـ (Agung, 1993) فإن المعادلة الأسية تأخذ صيغتها الرياضية على النحو الاتي:

$$R = LN^h \left(\frac{P1}{P0} \right) + T \times 100$$

حيث أن :

- LN^h : أساس اللوغاريتم الطبيعي مرفوعاً اليه القوى الأسية التي تشمل معدل النمو والزمن
- P1: عدد السكان في التعداد اللاحق
- P0: عدد السكان في التعداد السابق
- T: الفترة الزمنية الفاصلة بين التعدادين

نتائج التحليل

واقع النمو السكاني في الأردن

تشير النتائج إلى وجود تباين في واقع معدلات النمو السكاني في الأردن، فقد تضاعف عدد السكان خلال الفترة 1952-1979 أربع مرات، فزاد عدد السكان من 586.2 ألف نسمة إلى 2,133,000 نسمة في عام 1979. أما الفترة 1979-1994 فقدرت الزيادة السكانية بحوالي 2 مليون نسمة، أي بنفس حجم الزيادة التي حصلت خلال الفترة السابقة. وتشير البيانات الاحصائية إلى أن حجم سكان الأردن قد تضاعف بما مقداره 2.8 مرة بين عامي 1979 و 2009، حيث بلغ اجمالي السكان في عام 2009 حوالي 6 مليون نسمة. ويشير الجدول (1) إلى عدد سكان الأردن للاعوام (1994-2004).

حيث يمثل النمط التوزيعي المخرج النهائي لعملية النمو الحضري، وتم رصد التغيرات التي طرأت على مناطق عمان والزرقاء من ناحية التركيز والكثافة للوقوف على أسباب هذا التوزيع.

وفي سياق العلاقة بين النمو السكاني واثره على قطاع الخدمات استهدفت دراسة طاران (2009) التي أجريت في مدينة المفرق تتبع تطور النمو السكاني خلال الفترة 1961 وحتى 2004، وكذلك تقدير التوقعات المستقبلية للسكان ولبعض الخدمات الاساسية في المدينة حتى عام 2034. وتناولت دراسة المجالي (2005) التغيرات السكانية في محافظة الزرقاء بالأردن من ناحية النمو والتركز والتوزع السكاني، وناقشت الدراسة نمو المناطق الحضرية، وقانون الهيمنة الحضرية في المحافظة وضعف الاتصال الحضري والريفي، واستخدمت قاعدة زييف (المرتبة - الحجم) لتحديد حجم المدينة الاولى وباقي مدن المحافظة وعلى فترات زمنية مختلفة.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بانها ركزت على الاطار الشمولي الذي يضم كافة محافظات المملكة وذلك من خلال ايجاد الفوارق في معدلات النمو السكاني لمناقشة التباين المكاني بين هذه المعدلات بالاعتماد على نتائج تعدادين سكانيين ببعد زمني يفصل بينهما لمدة عشر سنوات.

مشكلة الدراسة

يعد الأردن من الدول ذات النمو السكاني المرتفع والسريع، كما وأنه مستقبلاً للهجرات القسرية من دول الجوار حيث تضاعفت أعداد سكانه بشكل كبير. ويبدو أن هناك تبايناً واضحاً في توزيع السكان ومعدلات نموهم على المستوى الوطني. إن معدلات النمو السكاني المتباينة بين المدن والأقاليم تستدعي المزيد من الجهود البحثية للوقوف على معالم المشكله وتحليلها بهدف إفادة صناع القرار على المستوى الأردني من ناحية، وإثراء الحقل البحثي في مجال التخطيط التنموي والدراسات السكانية من ناحية أخرى. لذا فقد بات ملحاً فهم تباين معدلات النمو السكاني بين الاقاليم والمدن المختلفة. وبالتالي فان مشكلة الدراسة تتلخص بالتساؤلات التالية:

السؤال الاول : ما واقع النمو السكاني في المدن الأردنية؟
السؤال الثاني: كيف يتباين معدل النمو السكاني بين المدن الأردنية؟

السؤال الثالث: لماذا يتباين معدل النمو السكاني بين المدن

الجدول (1)

سكان الأردن للسنوات 1994 وحتى 2004 بالالف نسمة

السنة	ذكور	إناث	المجموع
1994	2160725	1978733	4139458
1995	2216862	2031138	4248000
1996	2273755	2082245	4356000
1997	2333784	2137216	4471000
1998	2394337	2192663	4587000
1999	2456454	2249546	4706000
2000	2520133	2307867	4828000
2001	2585901	2368099	4954000
2002	2652716	2429284	5082000
2003	2722137	2492863	5215000
2004	2757700	2592300	5350000

المصدر : دائرة الاحصاءات العامة، 2014

تعدادي 1994 و 2004 بالإضافة إلى معدلات النمو السكاني المحسوبة باستخدام المعادلة الأسية الواردة في منهجية الدراسة. ويظهر الجدول (2) وجود تباين في معدلات النمو السكاني بين المحافظة الأردنية. فقد بينت النتائج أن أعلى معدل نمو سكاني كان في محافظة المفرق بمقدار (3.3%) ويليه مباشرة محافظة العقبة بواقع (3.2%). كما وأن أدنى معدل نمو سكاني كان في محافظة الطفيلة بمقدار (2%) ويليه مباشرة محافظة الكرك بواقع (2.2%). ومن الجدير بالذكر أن هذا التباين يرتبط بشكل وثيق في تباين معدلات الزيادة الطبيعية والهجرة. وبالنتيجة نجد أن معدلات النمو السكاني تتباين من محافظة إلى أخرى.

ووفقاً للجدول (1) فيبدو واضحاً أن التزايد في نمو السكان خلال الفترة (1994-2004) مستمر بوتيرة متسارعة، مترافقاً مع ذلك تغيرات في السياسات الاقتصادية والاجتماعية تمثلت بالتغير النسبي في نوعية الحياة لاسيما الخدمات الصحية والتعليمية التي حسنت من المستوى المعيشي للسكان. وهذا يرتبط بطريقة غير مباشرة بارتفاع معدلات الزواج وزيادة معدلات الإنجاب وت انخفاض معدل الوفيات، الأمر الذي نتج عنه زيادة سكانية مرتفعة.

تباين معدلات النمو السكاني

يمثل الجدول (2) حجم السكان لكل محافظة حسب نتائج

الجدول (2)

حجم السكان ومعدلات النمو في الأردن 1994 - 2004 .

المحافظة - الاقليم	حجم السكان لعام 1994	حجم السكان لعام 2004	معدل النمو %
العاصمة - الوسط	1576238	2074000	2.7
البلقاء - الوسط	276082	356000	2.5
الزرقاء - الوسط	639469	799000	2.2
مأدبا - الوسط	107321	135000	2.3
أريد - الشمال	751634	952000	2.4
المفرق - الشمال	178914	250000	3.3
جرش - الشمال	123190	161000	2.7
عجلون - الشمال	94548	123000	2.6
الكرك - الجنوب	169770	211000	2.2
الطفيلة - الجنوب	62783	77000	2.0
معان - الجنوب	79670	102000	2.5
العقبة - الجنوب	79839	110000	3.2
المجموع	4139458	5350000	2.6

المصدر: الباحثان بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان حسب المحافظات للعوام 1994 - 2004

ليخلق انخفاضاً في معدلات النمو السكاني. يبين الجدول (3)، المحسوبة مكوناته وفقاً للجدول (2)، تقسيم محافظات الأردن إلى ثلاث فئات تبعاً لمعدلات النمو لكل محافظة وهي: الفئة الأولى بمعدل نمو سكاني يتراوح بين (2.4 - 2)، الفئة الثانية بمعدل نمو سكاني يتراوح بين (2.5 - 3)، والفئة الثالثة بمعدل نمو سكاني يتراوح بين (3.1 - 3.5). وأوضح الشكل أعلاه حجم التباين المكاني لمعدلات النمو السكاني.

وخلال الفترة ما بين (1994 - 2004) شهد الأردن معدل نمو سكاني نحو 2.6%، وبمقارنة هذا المعدل مع الفترة الزمنية (1979-1994) الذي وصل فيها معدل النمو السكاني إلى 4.4% نجد أن هناك انخفاضاً كبيراً يكاد يقترب من النصف. ويعزى هذا الانخفاض إلى التطورات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في مجال الرعاية الصحية وتزايد أمد الحياة وبرامج تنظيم الأسرة وتوجه الاناث نحو التعليم وانخراطهن في سوق العمل. هذا بالمحصلة أدى إلى ارتفاع العمر عند الزواج الأول

الجدول (3)

فئات محافظات الأردن بناء على تبعية الاقليم وحسب معدلات النمو السكاني 1994-2004

التراتب	الفئات	المحافظات
1	2-2.4	الزرقاء، مادبا، اربد، الكرك، الطفيلة
2	3 - 2.5	العاصمة، البلقاء، جرش، عجلون، معان
3	3.5-3.1	المفرق، العقبة

المصدر: الباحثان بالاعتماد على معطيات الجدول (2)

الجدول (5)

التصنيف الرتبى للمحافظات الأردنية وفقاً للأقاليم

المحافظة	الرتبة	الاقليم
المفرق	01	الشمال
العقبة	02	الجنوب
العاصمة	03	الوسط
جرش	04	الشمال
عجلون	05	الشمال
البلقاء	06	الوسط
معان	07	الجنوب
اربد	08	الشمال
مادبا	09	الوسط
الزرقاء	10	الوسط
الكرك	11	الجنوب
الطفيلة	12	الجنوب

اسباب تباين معدلات النمو السكاني

لقد تضاعف عدد سكان الأردن عشر مرات خلال الفترة 1952-2009، فبينما كان عدد السكان بواقع نصف مليون نسمة في عام 1952 ارتفع ليصل إلى حوالي 6 ملايين في عام 2009. وعلى الرغم من انخفاض معدل النمو السكاني إلى حوالي 2% (دائرة الاحصاءات العامة الأردنية، 2010)، إلا أنه لا يزال مرتفعاً. ان التغير الذي طرأ على نسب النمو

ان المستخلص من النتائج، أنه وبصرف النظر عن موقع المحافظة وعدد سكانها وحجم كثافتهم السكانية فإن تراتبها وفق معادلة النمو السكاني يعتبر شديد التباين للفترة (1994-2004)، وأن التصنيف الرتبى للمحافظات يمكن ابرازه بالجدول (5).

المصدر: الباحثان بالاعتماد على نسب النمو حسب المحافظات المبينة في الجدول (2)

السكاني كان نتيجية لعمليات ثلاث هي :

- النمو في الزيادة الطبيعية
- الحجم الكبير للهجرة الصافية
- توسع المدن الأردنية افقياً لتشمل الضواحي

هذا وقد ترافقت هذه العمليات مع تغير في نوعية الحياة وتحسن في الخدمات وزيادة في الدخل من من ناحية، وخلقاً مكانياً في توزيع السكان على الاقاليم الأردنية من ناحية أخرى. فيقطن في اقليم الوسط الذي تبلغ مساحته 16.2% من اجمالي مساحة المملكة، حوالي ثلثي السكان، وذلك بسبب وجود العاصمة (عمان) في هذا الاقليم التي يتركز فيها أكثر من 70% من الأنشطة الخدمية الاقتصادية والسياسية. فمع التطور الاقتصادي والخدمي والخبرة والتمويل الكافي توافرت للصناعة والتجارة والخدمات شروط كافية للتوسع، الأمر الذي أدى إلى زيادة فرص العمل والاستثمار والحاجة إلى أعداد إضافية للتعامل مع هذه الفرص. ان هذا كفل زيادة التركيز السكاني في اقليم الوسط وتوسعه الحضري. وأن زيادة التركيز شجعت بدورها على نمو الحركة الاقتصادية وارتفاع المستوى المعيشي مما يجعل عملية الاستقطاب لهذا الاقليم مستمرة.

وفي إقليم الجنوب، البالغة مساحته 51.2% من اجمالي مساحة المملكة، يتركز 9.4% من السكان. وما يجلب الانتباه حقاً أن مساحة الاقليم، وأن بدت مهمة، فهي مؤشر غير دقيق لقياس التنمية الحضرية، وهذا ما يبرر موضوعية الأخذ بمعدلات النمو السكاني. وعلى الرغم من الجوانب التطويرية التي تشهدها محافظات الجنوب إلا انها لا زالت طاردة للسكان بسبب انخفاض المستوى المعيشي وتضاؤل فرص العمل والاستثمار. كما ويتركز 27.8% من السكان الأردنيون في إقليم الشمال الذي تبلغ مساحته 32.6%، أي حوالي ثلاثة أضعاف عدد سكان إقليم الجنوب. ويعود السبب في ذلك إلى النمو العددي والحجمي في مدن الشمال كنمو الخدمات والإدارة والصناعة والتجارة والبناء والتشييد وغيرها. وان هذا النمو خلق فرصاً وظيفية متزايدة بحيث يزيد الطلب على السكن في اقليم الشمال.

يبلغ متوسط حجم الأسرة في الأردن بحدود 5.4 فرد لكل أسرة، وهذا يشير إلى ارتفاعاً واضحاً في معدل المواليد، ويترافق مع ذلك ما طرأ من انخفاض على معدل الوفيات. وفي هذا تتشابه معظم مدن المملكة تقريباً، وهذا يعود إلى تطور التقنيات الطبية والاجهزة الصحية وتوافر الادوية والتغيير في العادات الغذائية ووجود الكوادر الطبية والتمريضية المتقدمة وارتفاع المستوى المعيشي والثقافي والتعليمي والشعور بالمسؤولية الصحية.

أما بالنسبة للهجرة فالأردن من البلاد المستقبلية للهجرات حيث استضاف العديد من الهجرات القسرية من الدول العربية المجاورة، فضلاً عن الهجرات الداخلية من الارياف إلى المدن. فتحسن الظروف الامنية في الأردن ونمط الحياة الآمن يستقطب المزيد من الهجرات اليه. وتوافر فرص العمل الموجودة في عمان تحديداً وامكانية الاستثمار فيها تجعل منها قبلةً للمهاجرين.

كما وتشير النتائج إلى أن نمو بعض المدن كعمان واريد والزرقاء وزيادة احجامها السكانية والمكانية يعود إلى توسعها الافقي واتحاماها بالضواحي التابعة لها. فمشاريع التنمية العمرانية داخل هذه المدن أدت إلى ظهور العديد من الاحياء الجديدة، الامر الذي زاد من توسعها المكاني. كما أن التطور الاقتصادي في هذه المدن أدى إلى التوسع في البناء والعمران خارج حدودها. هذا فضلاً عن أن المجتمع الأردني بدأ بترك ظاهرة العائلة الممتدة والاتجاه نحو العائلة النووية. الأمر الذي تطلب عدداً أكبر من المساكن. وكذلك الصناعات والأنشطة الخدمية أخذت تفضل المواقع الخارجية بسبب العديد من المزايا كرخص الأرض وقلة الازدحام والتلوث.

أنه من الضروري أن تتواجد الأنشطة الادارية والسياسية والاقتصادية والتنظيمات الاجتماعية في مدن رئيسة تكون محور لتلك النشاطات والافادة منها في تلبية متطلبات السكان الذي يتركز معظمهم فيها. وزادت الحاجة لمثل هذه المدن وخاصة بعد الاستقلال وتحرر الشعوب من الاسعمار. فالاستقلال تتطلب وجود تنظيمات وكوادر وعلاقات وارتباطات متشعبة مع جهات عديدة داخلية وخارجية، الأمر الذي استدعى تنمية بعض المدن لتنفيذ هذه الأنشطة التي لا غنى لأي بلد عنها بالعصر الحديث. وفي ذات الوقت أصبحت هذه المدن مراكز لجذب السكان الوافدين، فضلاً عن المواطنين من الارياف والبادي، فزادت نسب التحضر التي تجاوزت الآن (82%) وتعاضمت أهمية المدن، وهيمنة مدينة عمان على المشهد الحضري حيث انها رمز الدولة وجمال مظهرها وتقدمها الحضاري والثقافي.

النتائج والإستنتاجات

ان الاستقطاب السكاني الحضري في بعض المدن الكبرى هي الظاهرة الملموسة في توزيع السكان على المدن الأردنية، وأن هذا الاستقطاب هو على حساب التوازن الاقليمي. فهناك تباين واضح بين المحافظات الأردنية في معدلات النمو السكاني، فما بين أعلى معدل 3.3% في المفرق وأدنى معدل 2% في الطفيلة تصبح الفجوة واسعة وحجم التباين كبير.

والديموغرافية. وهذا يشمل التحولات الاقتصادية من ناحية تحسن مستويات الدخل والمعيشة، والتحولات الاجتماعية التي بدا واضحاً من خلالها ارتفاع مستويات التعليم وتحسن الرعاية الصحية حيث انخفض معدل الوفيات وزاد أمد الحياة، والتحولات الديموغرافية التي تمثلت بشكل رئيسي في النمو العام المرتفع وتوافد الهجرات القسرية إلى الأردن من دول الجوار. والتحولات السياسية التي استدعت انشاء تنظيمات اجتماعية ومرافق حكومية وإدارية وتركيزها في مدينة عمان، كونها عاصمة الدولة.

بالنتيجة، إن تباين معدلات النمو السكاني مكانياً الشائع الآن في المدن الأردنية ينبغي أن لا يكون تراكمياً عشوائياً مطلقاً وأن لا يستمر دون موجهات. فمثل هذا النمو المتباين سيؤدي على المدى البعيد إلى اتساع الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والتقنية بين المدن الأردنية. والاستراتيجية البديلة ينبغي أن توجه نحو إعادة توزيع الثقل الحضري في الدولة وخلق توازن اقليمي. ومفهوم التوازن الاقليمي في هذا الاطار هو تخصيص استثمارات التنمية على جميع المناطق الأردنية وعلى نطاق واسع، بدلاً من حصرها في إقليم واحد أو مدينة واحدة. هذا من شأنه أن يضمن الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لجميع اقاليم الدولة، ويكفل إعادة توزيع السكان بشكل معقول. ان هذا يستدعي وضع مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية وعمرانية مناسبة لتحديد السقف الأعلى للمدينة الأولى في الدولة (عمان).

ويبدو واضحاً أن هناك أقاليم (كالوسط) صنفت كمركزاً للاستقطاب الحضري نتيجة تركيز المهاجرين والأنشطة الخدمية والتجارية في مدن هذا الاقليم. في الوقت ذاته، لا زال هناك أقاليم طاردة للسكان (كالجنوب) بسبب ضعف الأنشطة الاستثمارية ومحدودية فرص العمل وعدم توجه الهجرات لمدن الجنوب. بالنتيجة، فإن لاستراتيجية التركيز الحضري واستقطاب السكان في مدن الوسط، لاسيما عمان، العديد من الايجابيات والسلبيات. فهي مدن انتاجية - استهلاكية، ومكاناً لتزواج الثقافات والقيم والافكار، وتسهم في التغير الاقتصادي والاجتماعي. ففي عمان تتعدد الوظائف والنشاطات الاقتصادية، وتزايدت الخدمات وتعقدت، وتبلور تقسيم العمل وازداد التخصص، وتحسن مستوى الابداع. ولهذا فإن مؤشر مستوى المعيشة والدخل مرتفعين. أما بخصوص السلبيات فقد ازدادت نسب التلوث في مدن الوسط، وارتفعت تكلفة الخدمات الاساسية، وزادت أسعار الأراضي والإسكان والإيجارات، وازداد تعقد الجهاز الحضري وأختل التوازن بين الوظائف (فحقو 70% من اقتصاد الأردن خدمات)، وزادت كلف التوسع والصيانة، وانتشرت المضاربات العقارية، وزادت الاختناقات المرورية، وزادت المسافة بين المنتج والمستهلك، وبين المسكن والعمل، وزادت مخاطر التلوث.

رغم تباين معدلات النمو السكاني بين المحافظات الأردنية إلا أنها مرتفعة. فلقد تأثرت معدلات النمو السكاني في الأردن بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

المصادر والمراجع

في الأردن. دراسات للعلوم الاجتماعية والانسانية، مجلد "6"، عدد "1"، ص 1-15، الجامعة الأردنية.
القرشي، م. (2007) التنمية الاقتصادية: نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
المجالي، ش. (2005) تغير النمو السكاني في محافظة الزرقاء 1961-2004، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
الفاطسة، ع. (2006) النمو السكاني والتوسع العمراني لمدينة معان 1950-2004، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
الاحرس، م. (1979) علم السكان وقضايا التنمية والتخطيط لها، دمشق.
حميدان، ع.، والحبيس، م. (2001) جغرافيا السكان: مدخل إلى علم السكان، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
دائرة الإحصاءات العامة، 2014، الأردن بالأرقام، عمان، الأردن.
سعيد، أ. و، دبس، م. (2011) تطور الفكر الجغرافي، جامعة دمشق، سوريا.
صراري، س. (1998) أنماط التوزيع المكاني للسكان في مدينتي عمان

ابوعينان، ف. (2002) جغرافية السكان: أسس وتطبيقات، دار المعرفة، الاسكندرية، مصر.
الباير، ب. (2009) النمو السكاني والعمراني وتقدير الحاجة السكنية في لواء بني عبيد / محافظة اربد 1979-2004، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
الخياط، ح. (1988) المدينة العربية الخليجية، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، الدوحة، قطر.
البستجي، ب. (2010) النمو السكاني لمدن محافظة الكرك: التوقعات المستقبلية والاحتياجات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.
البطوش، ن. (2012)، الاتجاهات الحديثة لنمو السكان في الأردن والنتائج المترتبة عليها، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مجلد "5"، عدد "1"، ص 111-124، الجامعة الأردنية.
الرحماني، ص. (2012) الاسكان: تخطيط وسياسات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
العموش، ع. و أبو صبحه، ك. (2013) تقييم التباين الترموي الاقليمي

- Reinvention, University of Kassel, Germany.
- Canfei He, Tianming Chen, Xiyan Mao, Yi Zhou. (2016) Economic transition, urbanization and population redistribution in China. *Habitat International*, 51, PP. 39-47.
- Department of Statistics. (2007) Population and Family Health Survey, Amman, Jordan.
- Department of Statistics. (2010) Statistical Yearbook, Amman, Jordan.
- Helen, G. D. & Kenneth, C.W. (1995) An Introduction to Population, Second Edition, Guilford Press, U.S.A.
- Huw, J.(1990) Population Geography, Second Edition , Guilford Press, U.S.A.
- Joel, E. (1995) Population Growth and Earth's Human Carrying Capacity Science, New Series, Volume 269, Issue 5222(Jul.21, 1995), 341-346
- Paul, L. Knox & Linda, McCarthy (2005) Urbanization. Pearson Prentice Hall, New Jersey.
- Reid, J., Bignal. E, Bignal. S, McCracken. DI, Monaghan, P. (2006). Spatial variation in demography and population growth rate: the importance of natal location. *The National Center for Biotechnology Information. J Anim Ecol*. 2006 Sep; 75(5):1201-
- والزرقاء، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
- طاران، ع. (2009) اثر النمو السكاني في قطاع الخدمات في بلدية المفرق الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، الأردن.
- غنيم، ع. و أبو زنت، م. (2010) الفوارق التنموية المكانية بين خطط التنمية ونظام الأبنية والتنظيم للمدن والقرى في المملكة الأردنية الهاشمية - حالة دراسية-. دراسات للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد "37"، عدد "3"، ص 525-535، الجامعة الأردنية.
- فرح، د. (2009) النمو السكاني ومشكلة الأمن المائي في سورية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.
- 18- قاسم، ل. (2008) محددات النمو السكاني والآثار الناجمة عنه في الجمهورية اليمنية (دراسة احصائية - تحليلية)، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة حلب، سوريا.
- Adams, Neil. et al. (2005) Regional Development and Spatial Planning in an Enlarged European Union. Ulster University, London, UK.
- Agung, I. N. (1993) Identical population estimates using the exponential and geometric growth functions, *Majalah Demografi Indones*, 20(40), Pp 69-74.
- Altrock, Uwe. et al. (2006) Spatial Planning and Urban and

Spatial Variation of Population Growth Rates in Jordan for the Period 1994 – 2004

*Mahmoud Abdullah Al-Habees, Jamal Alnsour, Ashraf Alnsour **

ABSTRACT

This study aims to determine the differences in population growth rates and the variation of spatial distribution of population growth rates during 1994-2004 in Jordanian Governorates. The study was used Census of 1994 and 2004 which undertaken by the Department of Statistics, to achieve its objectives. Findings revealed that there is a considerable variation among Jordanian Governorates in population growth rate, since Mafraq has the highest average of population growth and Tafila has the lowest average. There are a set of factors that played an important role in the phenomenon of spatial variation of population growth rates including social-economic, demographic and political transformations. As a result, urban growth is characterized by polarizing in some Jordanian cities; this should be discontinued without guidance. Such a growth can lead to enlarge social-economic, physical and technical gaps among Jordanian cities. This can ensure social-economic benefits of all regions, and ensure redistribution of population appropriately. However, this needs to set social-economic, environmental, and physical indicators to determine the maximum limit of the first city in the state.

Keywords: Spatial Analysis; Population Growth Rates; Urban Development; Regional Balance; Jordan

* Department of Regional Planning, College of Planning & Management, Al-Balqa Applied University, Al-Salt, Jordan.
Received on 2/2/2015 and Accepted for Publication on 5/4/2015.